IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (1): 190-200

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abdallah Ali Wahaib & Al-Zarkroushi Alyaa Hussein Khalaf. Analysis of the relationship between credit, unemployment and inflation rates in Iraq for the period 2004-2022 from the perspective of monetary policy. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (1):190-200.

Analysis of the relationship between credit, unemployment and inflation rates in Iraq for the period 2004-2022 from the perspective of monetary policy

Ali Wahaib Abdallah[1] , Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushi[2]

[1,2] *University of Diyala, College of Economics and Management, Diyala, Iraq*

aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq [1]
aliaeco@uodiyala.edu.iq [2]

Abstract: The nature of the relationship between credit, unemployment rates, and inflation is dynamic and complex, as they intertwine and affect each other in multiple ways. Credit is an important tool to support economic activities by generating available and accessible opportunities that enable investment companies to build new projects that have the ability to generate jobs, thereby reducing unemployment rates. As for inflation in Iraq, it is greatly affected by its association with external factors such as oil prices, and internal factors such as weak domestic production. The rise of inflation leads to a decrease in purchasing power, which reduces consumption as well as investment, and this pushes towards raising unemployment rates on the one hand. On the other hand, if there is inflation caused by increased demand and it is accompanied by a high level of credit, this pushes towards stimulating economic activity. As for the nature of the relationship between the variables under study, we can conclude that the rise in credit leads to a decrease in unemployment if it is directed correctly through productive investments. But if it is accompanied by mismanagement, this pushes towards inflation without achieving real effective growth. The model also explains the Klog_UN changes well (R-squared = 84.66%). There is a long-term equilibrium relationship between the variables. The log_INF variable has a strong positive and statistically significant effect. The log_CR variable has a relatively weak effect, and may not be important in the interpretation, and this relationship is logical in the Iraqi economy.

Meanwhile, the research problem comes in the following question: Is there a relationship between credit and unemployment rates and inflation?

Keywords: Credit, unemployment rates, inflation, monetary policy perspective.

تحليل العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ من منظور السياسة النقدية

أ.م.د. علي وهيب عبد الله [١]، أ.م.د. علياء حسين خلف الزركوشي [٢]

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (1): 190-200

[1] كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة ديالى، ديالى، العراق

المستخلص: تعد طبيعة العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم ديناميكية ومعقدة إذ تتداخل وتؤثر بعضها في البعض الاخر بشكل متعدد ، يُعد الائتمان أداة مهمة لدعم الأنشطة الاقتصادية من خلال توليد فرص متاحة وميسرة تُمكن الشركات الاستثمارية من بناء مشاريع جديدة لها القدرة على توليد فرص العمل وبالتالي تقليل معدلات البطالة ،أما بالنسبة الى التضخم في العراق فيتأثر بشكل كبير من خلال ارتباطه بالعوامل الخارجية كأسعار النفط وعوامل داخلية كضعف الإنتاج المحلي ، فأرتفاع التضخم يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية مما يقلل من الاستهلاك وكذلك الاستثمار وهذا يدفع بأتجاه رفع معدلات البطالة من جهة ومن جهة أخرى أذا كان هنالك تضخم ناجم عن زيادة الطلب ويرافقه ارتفاع مستوى الائتمان فهذا يدفع بأتجاه تحفيز النشاط الاقتصادي ، أما طبيعة العلاقة بين المتغيرات محط الدراسة فيمكن ان نستنتج ان ارتفاع الائتمان يؤدي الى انخفاض البطالة إذ تم توجيهها بالشكل الصحيح من خلال الاستثمارات الإنتاجية ، اما اذا صاحبها سوء الإدارة فهذا يدفع بأتجاه تضخم دون تحقيق نمو حقيقي فعال،كما يفسر النموذج التغيرات Klog_UN بشكل جيد (R-squared = 84.66%)، هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، المتغير log_INF له تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً، المتغير log_CR تأثيره ضعيف نسبياً، وقد لا يكون مهماً في التفسير وهذه العلاقة منطقية في الاقتصاد العراقي.

في حين تأتي مشكلة البحث في التساؤل الآتي: (هل يوجد علاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم؟)

الكلمات المفتاحية: الائتمان ، معدلات البطالة ، التضخم ، منظور السياسة النقدية.

Corresponding Author: E-mail: aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq

المقدمة:

يُعد تحليل العلاقة بين الائتمان، البطالة، والتضخم من القضايا الاقتصادية المحورية، ولاسيما في الاقتصادات النامية مثل العراق، إذ تلعب السياسة النقدية دوراً رئيسياً في توجيه الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، واجه العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ تحديات كبيرة تمثلت في الصدمات النفطية، الاضطرابات السياسية، والتقلبات في الأوضاع الاقتصادية العالمية.

يسعى البحث إلى بيان العلاقة بين الائتمان المقدم من القطاع المصرفي، ومعدل البطالة، والتضخم، مع التركيز على دور السياسة النقدية كأداة رئيسية لتوجيه تلك العلاقات، من المعروف أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر على حجم الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية، وهو ما ينعكس على مستويات البطالة والتضخم.

من منظور الاقتصاد العراقي، تُظهر هذه العلاقة تعقيداً خاصاً نظراً لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على الإيرادات النفطية وضعف تنوع القاعدة الاقتصادية، والتحديات الهيكلية التي تواجه القطاعات غير النفطية، كما يهدف البحث إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تأثير السياسات النقدية على هذه المتغيرات الاقتصادية، مع التركيز على تحليل البيانات الاقتصادية للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢، من خلال هذا التحليل، سيتم تقييم فعالية الأدوات النقدية المستخدمة في تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي، ودراسة دور القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد المحلي وتقليل معدلات البطالة والتضخم، بما يساهم في تقديم توصيات لتنمية السياسات الاقتصادية

يقسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول (منهجية البحث)، في حين جاء المبحث الثاني (التأصيل النظري لمفاهيم البحث)، بينما تناول المبحث الثالث (قياس العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم)، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: مشكلة البحث: -

تتركز مشكلة البحث في ان العراق يعاني من تحديات ذات طبيعة هيكلية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وضعف القدرة على توفير الائتمان الفعال، هذا يولد تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم وكيفية تأثير ذلك على فرص النمو، وهل يؤدي ضعف الائتمان الى زيادة البطالة والتضخم؟ وهل يمكن ان يكون الائتمان أداة في تخفيف وطأة المشكلات الناجمة عن تآكل القوة الشرائية وانعدام فرص العمل؟ وما هي الإجراءات التي يمكن ان تعزز من كفاءة الائتمان للحد من البطالة والتضخم؟

ثانياً: اهمية البحث: -

يعد هذا البحث ذا أهمية تكمن من خلال الدور الحيوي الذي تمارسه المتغيرات محط الدراسة في استقرار ونمو الاقتصاد عبر أهمية علمية تتركز في سد الفجوات المعرفية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الائتمان والبطالة والتضخم، كما يسهم البحث في تقديم نماذج تحليلية لفهم ديناميكيات هذه المتغيرات مما يوفر قاعدة علمية للباحثين.

ثالثاً: أهداف البحث: -

يهدف هذا البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل العلاقة التبادلية بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد العراقي.
٢. دراسة تحسين السياسات الائتمانية وفاعليتها في تخفيض البطالة.

٣. تحفيز الائتمان وتوجهاته في تمويل القطاعات غير النفطية لدعم تنويع الاقتصاد العراقي.
٤. تقديم رؤى تطبيقية لصناع القرار لتعزيز القطاع الاقتصادي.

رابعاً: فرضيات البحث: -

تتركز فرضية البحث الرئيسية بان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الائتمان المصرفي ومعدلات البطالة والتضخم في العراق من حيث ان الائتمان يوفر سبل لتقليل معدلات البطالة والسيطرة على التضخم، أما الفرضيات الفرعية فتتركز وفق الآتي:

- زيادة الائتمان يدفع باتجاه انخفاض معدلات البطالة من خلال توليد فرص لتمويل الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل.
- زيادة الائتمان تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم اذا لم توجه بالشكل الداعم للقطاعات الاقتصادية.

خامساً: حدود البحث: -

١. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.
٢. الحدود الزمانية: المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢.

سادساً: الدراسات السابقة: -

١. دراسة عبد الرحمن فرج سليم، رسالة ماجستير بعنوان (أثر الائتمان المصرفي في معالجة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، جامعة بابل، ٢٠٢٤، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومعدلات البطالة في العراق، تستخدم الدراسة بيانات اقتصادية قياسية لتحليل هذه العلاقة، توصلتْ الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الائتمان المصرفي ومعدلات البطالة، أي أن زيادة الائتمان المصرفي تساهم في خفض معدلات البطالة.
٢. دراسة تبارك محمد غانم، رسالة ماجستير بعنوان (قياس العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي ومؤشرات الأداء الاقتصادي لدول نامية مختارة)، جامعة الموصل، ٢٠٢٤، تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك معدلات البطالة، في مجموعة من الدول النامية، توصلتْ الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين معدل البطالة والائتمان المصرفي.

المبحث الأول

الجانب النظري العام للبحث

أولاً: الائتمان (المفهوم والعوامل والفاعلية):-

يعد الائتمان أحد الأدوات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما يمثل جزءا حيويا من النظام المصرفي ، فالائتمان هو قدرة المقترض في الحصول على الأموال او السلع والخدمات على ان يتم دفع قيمتها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها ، ويقصد بالائتمان على وجه العموم بانه عمليات الإقراض والاقتراض، وذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الإقراض ، وقد يجري ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض ، غير ان الجانب الاكبر يتم من خلال المصارف التي تمثل الوساطة بين الطرفين ، مما يجعل الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة مما يمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية راسمال، يعد معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض ، واصطلاحا : هو التزام جهة لجهة اخرى بالاقتراض او المداينة ،أي ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بانواعها (إيمان، ٢٠٠٦، صفحة ١)

ويمثل الائتمان :(علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلا ، وفي اجل معين بشكل سلع او نقود او خدمات ، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً) (الغزي، ١٩٧٦، صفحة ١٢) كما يمكن تعريف الائتمان على انه: (مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على الاقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) الى وقت معين في المستقبل) يمثل هذا المفهوم المبسط للائتمان وجهة نظر اخرى عن مفهوم الدين ، إذ أن الأخير يمثل تعهدا بالدفع في المستقبل غالبا مايكون بشكل نقدي، ومثلما يمثل الائتمان حقا بتسلم الاموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فان الدين كذلك وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع في المستقبل اي بعد انقضاء وقت الاستدانة . (ارشد، ١٩٩٩، صفحة ٣١)

ويقصد بالائتمان كذلك قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية، أي منح تسهيلات للانشطة والقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة. (الشيخلي، ٢٠٠٩، صفحة ١٨)، (الخزرجي، ٢٠٠٢، صفحة ١٠) ولقد عرف الاقتصاديون الائتمان المصرفي بأنه: (متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وافراد المجتمع وتخضع الى اسس استقر عليها العرف المصرفي.

ثانياً- عوامل الائتمان والفاعلية: -

تتشكل مجموعة من العوامل التي تؤثر في فاعلية الائتمان المصرفي وهي كالآتي:
أ- يقوم عملاء المصرف قبل اتخاذ اي اقراض ائتماني بعملية القيام بالموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب (Amidu, 2006, p. 93)، وقد تكون النتيجة بالسلب نحو رفض الائتمان, واستنادا الى ذلك فان إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل شخصيته والقدرة على الاستدانة (capacity) (مرسي، ٢٠٢١، صفحة ١٨٣) ،كما تعمل إدارة الائتمان على تقليل أرس المال العميل لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها ·
ب- السيولة المصرفية اي قدرة المصرف على مواجهة التزاماتها وهي درجة السيولة يتمتع بها المصرف ومدى قدرته في توظيفها.
ج-يعد حجم الاحتياطي النقدي عاملا محددا لفاعلية الائتمان المصرفي ويتمثل بالاموال التي تحتفظ بها المصارف او البنك المركزي، وكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي فان مقدرة المصرف على خلق الودائع تنخفض وبالتالي فإنها تؤثر في رسم السياسة الائتمانية، وتعد الودائع واحدة من أهم موارد المصارف التجارية وتتوقف عليها المقدرة الائتمانية، وعليه فان المصرف يحتفظ بجزء منها، وعليه فإنها ضرورية لفاعلية المصرف في مجال الائتمان.
د- تعد القوانين ضرورة الالتزام بالقيود القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث إمكانية التوسع في الائتمان او تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها فلا يكون أي تعارض بين سياسة المصرف الائتماني والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

ثالثاً: تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق: -

يعد الائتمان المصرفي ركنً اساسياً في اقتصادات الدول المختلفة ويُسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية اذ أن التوسع في منحه يزيد من حجم الطاقة الانتاجية من خلال تقديمه التسهيلات الائتمانية والقروض للمستثمرين لتمويل المشاريع الاستثمارية سواء التابعة للقطاع العام أم القطاع الخاص وذلك من خلال تُوافر من سيوله نقدية لتمويل عملية التنمية. (صافي، ٢٠١٨، صفحة ٤٠٠) ، إذ يلحظ من تمتع نمو الائتمان المصرفي بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 5.49 % خلال مدة البحث 2004- 2020وجاء ذلك للتغيرات في النمو السنوي التي تتمعن بالتغلب بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى فبعد ان بلغ نحو4.108 % عام 2005 انخفض بشكل مستمر ليصل الى 8.23 % عام 2009 وقد جاء ارتفاعه في عام 2005 نظراً لتحرير الائتمان العام 2004 وفق قانون البنك المركزي للرقم 56 لسنة 2004 وبموجبه حصل بعض التطور باتجاه استقلال السياسة النقدية الامر الذي اثر على السياسة الائتمانية، وكان سبب في تراجع نموه خلال السنوات2009 -2005 انما تعود بشكل رئيسي الى انخفاض في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام وقد عاود الى الارتفاع في نموه ليبلغ نحو 0.106% عام 2010 وذلك على اثر زيادة النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي النقدي منه والتعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص ، وعلى اثر تراجع النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وتحقيقه معدلات نمو سلبية عام 2015 بسنبة قدرها٩ .1-%و 2.2-% لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على التوالي لكل منهما. أما السنوات 2016-2020 فقد شهدت تقلباً واضحاً في تحقيق النمو السنوي فبعد ان كان سلباً للسنوات 2015-2016-2017-2018 بالنظر لتراجع معدلات النمو سواء للائتمان التعهدي ام الائتمان النقدي التي يمكن ايعاز اسبابها الى الظروف الامنية غير المستقرة خلال تلك السنوات وتفويض دور نشاط القطاع الخاص نتيجة سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المحافظات الغربية في الع ارق وبالنظر لتحقيق الاستقرار سواء الامني او الاقتصادي بعد عام 2019 سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص ارتفاعاً في نموها السنوي ليصل الى 8.11 % بالنسبة للقطاع العام , و1.16 بالنسبة الى القطاع الخاص في عام 2020 وكان هذا الارتفاع يعود الاساس الى نمو الائتمان النقدي بمعدل سنوي نحو 8.1 % عام 2022.

رابعاً: البطالة (المفهوم وتحليل الواقع) :-

١- مفهوم البطالة: -

البطالة تعني عدم وجود فرص كافية لطالبي العمل وهي تدل على تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا، تعطيلا اضطراريا، على الرغم بحث العامل عن العمل، ورغبته فيه وبالأجر السائد (Kumar, 2022, p. 21) ، ويوصف مفهوم البطالة المستعمل في الدول المتقدمة هنا (بالبطالة الظاهرة Visible Unemployment) ومعظم الموجودين في هذه الفئة من البائعين المتجولين في المناطق الحضرية والداخلين إلى قوة العمل. ومن الممكن أن تتضمن هذه الفئة العمال الريفيين، ولكن أغلب الشك أنهم يدخلون ضمن التوظيف غير المثالي لظاهرة البطالة (Visible Unemployment) ويعني هذا أن هؤلاء العمال يعملون ساعات قليلة في مواسم الكساد بالرغم من حصولهم على ساعات كافية تحول دون تصنيفهم ضمن فئة العاطلين بالمفهوم العادي (فوجو، ٢٠٢١، صفحة ٤٢) ، أما مفهوم البطالة في الدول النامية إذ تمثل مقياسا غير ملائم للتشغيل غير الكامل للعمل، وهي البطالة غير الظاهرة (Invisible) أو المقنعة (disguised)، وتمثل أيضا (عدم التوظيف المثالي المقنع) حيث نجد هذه الفئة من العمال يعملون كل الوقت بدون إنتاجية تذكر في القطاع الريفي والحضري غير الرسمي. والمثال المعياري للبطالة المقنعة يمثل البائع في السوق الذي يجلس ساعات طويلة ليبع بيعة أو بيعتين بسيطتين جدا، يمثل هؤلاء الناس بأنهم لا يقدمون شيئا يذكر لعملية الإنتاج شانهم كشأن العاطلين عن العمل بالمفهوم التقليدي، أن تقديرات معدل البطالة في البلدان النامية، لا تعكس بشكل دقيق درجة استخدام العمالة بشكل فعلي، فهو يظهر في بعض الأحيان اقل من معدله لان في هذه البلدان يصعب تحديد العاملين والباحثين عن العمل، وذلك لوجود أفراد يشغلون وظائف عدة وإفراد يعملون بعض أو كل الوقت بإنتاجية منخفضة للغاية· (الصدر، ٢٠١٢،

صفحة ٤٠)، ونعني بقوة العمل الكلية عدد الفئات من السكان الذين تقع أعمارهم ضمن سن الدخول إلى العمل (قانون العمل)، أي ما بين سن (١٥ – ١٦) هو العمر الذي يفصل سن العمل عن سن التقاعد (٦٤ سنة) فما فوق.
أن معدل البطالة (The Unemployment Rate) هو ذلك الجزء من قوة العمل العاطلة' أو هو المؤشر القياسي لمدة قساوة أو شدة البطالة في اقتصاد معين ويعرف بوصفه نسبة العمال غير العاملين (Unemployed) إلى قوة العمل الكلية Total Labors Force والتي هي العدد الكلي من العمال في الاقتصاد الوطني الذين هم إما عاملين وإمّا غير عاملين (Peter Sinclair، ١٩٨٧، الصفحات ١٣-١٥)

٢- تحليل واقع البطالة في العراق: -

يتمثل معدل البطالة بنسبة العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة، وبهذا الصدد هناك تضارب كبير في بيانات البطالة، لكنها بشكل عام تتأرجح من (١٠٪ إلى ٤٠٪) من القوى العاملة في العراق، فالبطالة تعتبر أحد المشاكل التي تواجه الشباب وخصوصا الخريجين منهم وحملة المؤهلات والشهادات العلمية والتي ارتفعت أعدادهم عن متطلبات السوق الرقمي المحلي، وان هذه المعدلات المرتفعة تعود إلى حزمة أسباب من أهمها: - (طلافحة، ٢٠١٢، صفحة ٥)
أ- توجيهات الموازنة الاتحادية نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة الازمات والصدمات الي يمر بها العراق حيث النفقات المخصصة للمشاريع والقطاعات التكنولوجية الاستثمارية التي توفر فرص عمل للأفراد، تذهب الى القوات المسلحة والاعمار نتيجة الإرهاب والتخريب.
ب- الهبة الديمغرافية التي دخل فيها العراق أي ارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل عدم توليد فرص عمل رقمية كافية تتوافق والأعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل بسبب ضعف الاستثمار ودخول العراق في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عدم مواكبة الاقتصاد العالمي.
ج-عجز سوق العمل الرقمي عن استيعاب الخريجين وأصحاب المؤهلات المختلفة اي عدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الرقمي نتيجة شيوع الأمية وتدني المستوى التعليمي وتدني برامج التدريب بدلالة المؤشرات السابقة.
د- الظروف السياسية التي أدت الى هروب وهجرة الشباب وأصحاب العلم والكفاءة والاعتماد على الاستيراد ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة.
ه- القطاع الخاص عاجز على توليد فرص عمل رقمية بسبب انخفاض معدل استثماراته بسبب الأوضاع الأمنية التي صاحبت تلك الحقبة، وسياسة اغراق الأسواق بمنتجات البلدان ذات الميزات التنافسية التي غزت السوق العراقي مما حد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة من حيث السعر والنوعية مما دفع العاملين للتوجه إلى القطاع غير المنظم.
وبذلك فإن نتيجة التحديات التي تواجه السوق العراقية وضعف مؤشرات التحول الرقمي والانتشار التكنولوجي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح وصريح خاصة بين أوساط الشباب المتعلم، فبعد عام ٢٠٠٣ تفاقمت معدلات البطالة وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها، حيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الوقت الحاضر لرفع معدلاتها إذ بلغت نسبتها (٢٦,٨٪) عام ٢٠٠٤، ومن ثم بدأت بالتراجع لتصل (١٥,٣٪) عام ٢٠٠٨ ويعزى سبب هذا التراجع إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام ٢٠٠٥، وواصل معدل البطالة بالانخفاض البسيط ليستقر بمعدل (١١,٩٪) في عام ٢٠١٢، ومن ثم عاودت بالارتفاع لتصل إلى (١٣,٢٪) عام٢٠١٥ نتيجة الازمة المزدوجة, وفي عام ٢٠١٨ تفاقمت مشكلة البطالة ايضا وبلغت نسبتها ١٣,٤٪(وزارة التخطيط ، تقارير مختلفة) نتيجة انخفاض الطلب على قوة العمل الرقمية ويرجع ذلك الى تدني مستويات التعليم والتدريب وانخفاض الانتشار التكنولوجي, وتتحمل مؤسسات التعلم والتدريب جزءً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري المؤهل لسوق العمل الرقمي في العراق، فهي المؤسسات الرئيسة المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغيّر ومتطلباته بنحوٍ يعزز رسالة قطاعات التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات التكنولوجية التي تطرأ على سوق العمل الرقمي، وهم أيضاً المسؤولون عن تخريج أعداد هائلة من الطلبة الذين يدخلون ضمن العاطلين عن العمل ولاسيما العاطلون من المستوى الرفيع (حملة الشهادات العليا), وبشكل عام فإن مشكلة البطالة في العراق تتسم بانها مشكلة متفاقمة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض بالثورة الرقمية، إذ تكون دلالة لحالة عدم الموائمة قائمة ما بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل الرقمي، إذ ترتفع نسبة العاملين الداخلين لسوق العمل الرقمي يقابله قصور في جانب الطلب عن استيعاب ما معروض من القوى العاملة نتيجة انخفاض مهاراتهم وكفاءاتهم ، والشيء الخطير هو تزايد طالبي العمل سنوياً، إذ إن الجامعات تخرج الآلاف من الخريجين المتعلمين سنوياً فضلاً عن المتسربين الذين يتوقع دخولهم لسوق العمل هذه المشكلة تكمن في الجانب التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، ولا نقصد بذلك الجانب الكمي إنما الجانب النوعي، من حيث الاهتمام فيه بالجوانب التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة والمتطورة التي يعتمد عليها سوق العمل الرقمي ويزداد استثمار العراق في التقنيات الرقمية من خلال زيادة الانفاق على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص وبالتالي توفير فرص عمل رقمية. (الحاكم، ٢٠٠٨، صفحة ١١)
إذ نلاحظ بروز ظاهرة (فرط التعليم) وهي ظاهرة تمثل هدراً للموارد البشرية والمالية على حد سواء، إذ إن أصحاب العمل في القطاعين (العام والخاص) يفضلون حملة الشهادات الأعلى للعمل حتى وإن كان في غير اختصاصهم أو لإعمال لا تحتاج إلى شهادات عالية، ويعود ذلك بسبب الأعداد المتزايدة (فائض عرض) من حملة الشهادات، ومحدودية فرص العمل الرقمية المتاحة، وعدم وجود التكامل بين مخرجات الكليات والمعاهد ومتطلبات سوق العمل من حيث التخصصات والعلوم للأنشطة في البلد.
وتجدر الإشارة الى أن هناك إجراءات اتخذتها الحكومة للحد من مشكلة البطالة هي توفير العمالة الناقصة وغير المحمية وذلك من خلال اعتماد أسلوب العقود الوقتية كصيغة من صيغ التشغيل للحد من البطالة وخاصة الخريجين، لذلك فإن الزيادة في معدلات

البطالة تعد من أخطر المشاكل التي يواجها الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن أنها تمثل هدراً بالعنصر البشري، وإن البطالة في ظل هذه الأوضاع تعد البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف.

خامساً: التضخم (المفهوم وأثره على المتغيرات الاقتصادية): -

يعرف مؤشر التضخم: على انه ارتفاع العام في الاسعار، وذلك بشكل مستمر وذلك بسبب الناتج الفائض في الطلب الكلي للاقتصاد الذي يفوق العرض الكلي على قدرته تغطية الطلب الكلي (داغر، ٢٠١٨، صفحة ١٩٩)، كما عرفه مؤشر التضخم الاقتصادي الشهير (Friedman): الاختلال العام في التوازن في الاقتصاد بين عرض النقود والطلب عليها، اذ ان زيادة عرض النقود هو المسؤول عن زيادة ظاهرة التضخم، وذلك بسبب ما تحصل عليه الوحدة الواحدة من الناتج المحلي من كمية النقود الموجودة حالياً. (معلة، ٢٠١٧، صفحة ١٨٢)

يظهر ان تأثير التضخم على الدخل يكون بصورة سلبية جداً في بعض طبقات المجتمع، اذ يضر التضخم الفقراء وصحاب الدخول المحدودة، وكذلك يضر الدائنون والمدخرون، ويعود ذلك بسبب فقدان العملة قيمتها الحقيقية، مما يؤدي الى انخفاض دخولهم بسبب التضخم، مما يؤدي ذلك الى فقدان الاشباع من السلع والخدمات لديهم، في حين ذلك يستفاد من التضخم المدينون واصحاب الشركات والمنتجون ويعود ذلك بسبب الربح الناتج عن ارتفاع الاسعار (الحواري، ٢٠٠٧، صفحة ٣٠٠)

كما يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات: ان للتضخم اثراً سلبياً على ميزان الدفوعات، اذ ان أي دولة تعاني من التضخم تقل منافسات سلعها مع سلع ومنتوجات دول اخرى، التي ليس لديها تضخم، وبالتالي يؤدي ذلك الى تقليل صادرات تلك الدولة، وبالتالي يزيد حجم الواردات لديها، مما يؤدي ذلك الى حدوث عجز في ميزان التجاري لتلك الدولة ويحدث خلل في ميزان المدفوعات، حيث يشير ذلك الى وجود علاقة طردية بين التضخم وميزان المدفوعات، فعند وجود التضخم يؤدي ذلك ارتفاع اسعار المنتوجات تلك الدولة مما يؤدي الى عدم قدرة منافسة السلع والخدمات تلك الدولة مع منتوجات وسلع الدول الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مما يسبب عجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات. (الصافي، ٢٠١٠، صفحة ١٨٨)

أما بالنسبة الى أثر التضخم على الاستهلاك والادخار: ان تأثير التضخم على الاستهلاك والادخار يكون على الدخل الحقيقي لدى افراد المجتمع، حيث اذا ارتفع الدخل الحقيقي يزيد بذلك الميل الحدي للادخار، مع افتراض العوامل المؤثرة الاخرى على حالها، ان زيادة الدخل الحقيقي للفرد تسمح بحصول على ما يحتاجه من السلع والخدمات، مما يؤدي ذلك الى ذهاب الدخل المتبقي الى الادخار، وفي حالة التضخم يؤدي ذلك الى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي، مما يؤدي ذلك انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي الجزء الاكبر من النقود الى الاستهلاك بسبب انخفاض قيمتها ومن ثم انخفاض الادخار. (الدليمي، ١٩٩٠، صفحة ٦٨١)

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

اولاً: قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم: -

١- بناء النموذج

لغرض قياس أثر الائتمان على معدلات البطالة والتضخم، سيتكون لدينا النموذج الاتي:

$$CR = F(UN, INF) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث ان:

CR و تمثل نسبة اللائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي و بواقع بيانات ربع سنوية تم تحويلها من خلال البرنامج الاحصائي (STATA 17)..

UN تمثل معدلات البطالة خلال مدة البحث و تم تحويلها الى ربع سنوية من خلال البرنامج الاحصائي (STATA 17).

INF تمثل معدلات التضخم خلال مدة البحث و تم تحويلها الى ربع سنوية من خلال البرنامج الاحصائي (STATA 17).

٢- اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الاساسية و الاولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، و سيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) و الذي يعتبر من اكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغير، و يشير الجدول (١) الى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) اذا يتبين ان المتغير التابع (y) ساكن عند المستوى I(0)، اما المتغير المستقل (x) فانه حقق حالة السكون عند الفرق الاول I(١)، و على أساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني(بتال و اخرون، ٢٠١٩، ص:٩٠).

جدول ١: اختبار (ADF, PP)

Unit Root Tests:

Tests / Variables	(Level) At				At the first difference			
	ADF		PP		ADF		**PP**	
	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	**Prob**
log_UN	-3.267	0.0028	-3.918	0.0115	/	/	/	/
log_CR	-2.767	0.0076	-1.342	0.8771	/	/	-3.287	**0.0485**
log_INF	-0.851	0.2064	-1.689	0.7557	-4.386	0.0009	-4.090	**0.0065**

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 17).

*معنوية عند مستوى 5%.

- **تحليل متغير البطالة**

أما تحليل نتائج لمتغير البطالة log_UN فأن:
ADF Test: القيمة الاحتمالية (Prob) = 0.0028، والإحصائية T-Statistic = -3.267عند المستوى (Level)، يمكن رفض الفرضية الصفرية للجذر الأحادي عند مستوى دلالة ٥٪، مما يعني أن السلسلة مستقرة.

At First Difference:
PP Test: Prob = 0.0115 و T-Statistic = -3.918
لا حاجة لتطبيق الفرق الأول لأن السلسلة مستقرة عند المستوى (Level).

- **تحليل متغير نسبة الائتمان log_CR**

PP Test: Prob = 0.8771 و T-Statistic = -1.342
ADF Test: Prob = 0.0076 و T-Statistic = -2.767
إذ ان عند المستوى، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية بناءً على PP Test لأن القيمة الاحتمالية مرتفعة جدًا (٠,٨٧٧١)، مما يشير إلى أن السلسلة غير مستقرة.

At First Difference
PP Test: Prob = 0.0485 و T-Statistic = -3.287.
بعد تطبيق الفرق الأول، يمكن رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن السلسلة تصبح مستقرة.

- **تحليل متغير التضخم log_INF**

PP Test: Prob = 0.7557 و T-Statistic = -1.689
ADF Test: Prob = 0.2064 و T-Statistic = -0.851
عند المستوى، السلسلة غير مستقرة حيث إن الفرضية الصفرية لا يمكن رفضها.

At First Difference:
PP Test: Prob = 0.0065 و T-Statistic = -4.090
ADF Test: Prob = 0.0009 و T-Statistic = -4.386
بعد الفرق الأول، يمكن رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن السلسلة تصبح مستقرة.

٣- التكامل المشترك (F-bound test):

يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فانه من الافضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول (2)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول ٢: نتائج اختبار الحدود (F – Bounds Test) للتكامل المشترك

Pesaran/Shin/Smith (2001) ARDL Bounds Test **Sample: 2004 thru 2022** **Included observations: ١٧** **H0: no levels relationship** **Critical Values (0.1-0.01), F-statistic, Case 3**		
F-statistic = 6.791		**K= 2**
Critical Value Bounds		
I_0 Bound	I_1 Bound	**Significance**
3.17	4.14	**10%**
3.79	4.85	**5%**
4.41	5.52	**2.5%**
5.15	6.36	**1%**
T-statistic	**-4.411**	

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 17).

يشير الجدول (2) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، اذ يتبين ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (٦,٧٩١) وتعتبر أكبر من الحد الأعلى (٤,٨٥) وأكبر من الحد الأدنى (٣,٧٩) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك الى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.
النتيجة: في جميع مستويات الدلالة (١٠٪، ٥٪، ٢,٥٪، و١٪)، قيمة F-statistic تتجاوز القيم الحرجة للحد الاعلى I(١). لذلك، يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0)، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

٤- تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول رقم (3) الى عدم وجود علاقة ما بين القروض المصرفية ومعدلات البطالة في العراق وهذه النتيجة منطقية في الاقتصاد العراقي كون العراق لا يمتلك قاعدة إنتاجية (قطاع خاص) تسهم في استيعاب الايدي العاملة وانما فقط التوظيف الحكومي من خلال المؤسسات العامة هذا من جانب، من جانب اخر فان اغلب القروض المصرفية تذهب بجانب استهلاكي و ليس استثماري و خاصة قروض مؤسسات التنمية الزراعية و الصناعية تمنح قروض من اجل نشاط انتاجي معين و لكنها تنتهي بأنفاق استهلاكي.
أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير الى ان الانموذج في الاجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-1.332092) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (٠,٠٠٥)، إذا يعتبر ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الاجل الطويل بسرعة (٠,١٨) في السنة الواحدة.

الجدول ٣ نتائج تقدير نموذج ARDL

ARDL (١,2,2) regression **Sample: 2004 thru 2022** **Number of obs= 17** **R – squared = 0.8466** **Adj R – squared = 0.6675** **Log likelihood = 17.419334**				
D.log_UN	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	**Prob.**
ADJ log_UN L1.	-1.332092	.3019804	-4.41	**0.005**
LR log_CR log_INF	 -.097762 .0257989	 .04037 .0273967	 -2.42 0.94	 **0.052** **0.383**
_Cons	3.729332	.8619794	4.33	**0.005**

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 17).

الجدول ٤: نتائج اختبارات جودة نموذج ARDL

Sample: 2004 thru 2022 **Included observations: 17** **F (7, 6) = 2.79** **Prob F = 0.0162** **R – squared = 0.7649** **Adj R – squared = 0.4906**			
Breusch – Godfey LM test for autocorrelation			
Lags (p)	Chi2	df	Prob.
1	3.816	1	0.0608
Breusch – Pagan / Cook – Weisberg test for heteroskedasticity			
Chi2 (1)			Prob.
6.75			0.0941
Ramsey Reset test using powers of the fitted values of D.log_UN			
F (3, 3)			Prob.
0.15			0.9260
Durbin–Watson d-statistic (8, 14) = 2.577207			

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 17).

من خلال الجدول و الذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التابين بين نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة، اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob. F لكلا الاختبارين اكبر من مستوى (٥٪) و بذلك نقبل فرضية العدم و التي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه و نرفض الفرضية البديلة و التي تنص وجود المشاكل أعلاه في الانموذج المقدر، كما ان العلاقة في المدى الطويل تظهر التأثير السلبي الكبير للمتغير التابع السابق (log_UN) بقيمة معامل -١,٣٣، مما يعني أن هناك علاقة تصحيحية مع الاتجاهات السابقة، أما في المدى القصيرتأثير log_CR ضعيف نسبياً وغير دال إحصائياً بشكل قويت، وتأثير log_INF قوي وإيجابي، مما يشير إلى دور هام لهذا المتغير في النموذج، أما النموذج بشكل عام:قوي مع تفسير جيد للبيانات (R-squared مرتفع).

الاستنتاجات: -

١. النموذج يفسر التغيرات log_UN. بشكل جيد (R-squared = 84.66%)، هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، المتغير log_INF له تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً، المتغير log_CR تأثيره ضعيف نسبياً، وقد لا يكون مهماً في التفسير وهذه العلاقة منطقية في الاقتصاد العراقي.
٢. محدودية تأثير الائتمان على البطالة على الرغم من الائتمان يعتبر أداة اقتصادية مهمة لتحفيز النشاط الاقتصادي الا أنه في العراق يكون محدود وهذا يعود الى ضعف توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص للعمل.
٣. ارتفاع معدلات التضخم بفعل التوسع بالائتمان غير المنضبط الموجهة باتجاه الاستهلاك بدلا من الإنتاج يؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع في معدلات التضخم.
٤. محدودية الشمول المالي وضعف النظام المصرفي في العراق يشكلان عائق بتوفير الائتمان بكفاءة.
٥. انعدام السياسات الاقتصادية الفعالة الداعمة لتنظيم العلاقة بين الائتمان والبطالة والتضخم مما يؤدي نتائج غير متوازنة.

التوصيات:

١. إعادة طبيعة هيكلة السياسات الائتمانية من خلال توجيه الائتمان بأتجاه القطاعات الإنتاجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الداعمة للاقتصاد.
٢. السعي بتفعيل الإجراءات التي تعزز الشمول المالي وتوسع نطاق الخدمات المصرفية.
٣. وضع سياسات تنظيمية للتحكم في منح القروض وضمان توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة من اجل الحد من التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي.
٤. تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي عبر تبني التكنلوجيا المالية وتبسيط الإجراءات لتسهيل وصول الافراد والشركات الى التمويل.
٥. انشاء أنظمة دقيقة لرصد ظاهرة التضخم ومراقبة الأسعار من اتخاذ إجراءات لتخفيف آثاره على الافراد.
٦. إطلاق برامج توعية مالية لتعريف الافراد والمؤسسات بكيفية الاستفادة من الائتمان بفعالية وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

References

1- Abdul Moati Reda and Joudeh, Mahfouz Ahmed Arshad. (1999). Credit Management. Dar Wael for Publishing, Jordan.
2- Al-Daghim, Abdul Aziz, and Al-Amin Maher, and Angro Iman. (2006). Credit Analysis and its Role in Rationalizing Bank Lending Operations. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research, Volume (28), Issue (3).
3- Al-Wadi, Mahmoud Hussein, Ahmed Aref Al-Assaf, and Walid Ahmed Al-Safi. (2010). Macroeconomics. Macroeconomics, Second Edition, Dar Al-Masira for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan.
4- Amidu, M. a. (2006). Robert 2006, Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana. Banks and Bank Systems. Vol. 1, No. 1, p(93-).001.
5- Awad Fadel Ismail Al-Dulaimi. (1990). Money and Banks. First Edition, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, Mosul, Iraq.
6- Basil Blackwell Ltd Peter Sinclair. (1987). Unemployment Economic Theory and Evidence. (British Library Cataloguing in Publication Data, First Published).
7- Faleh Hassan Khalaf Al-Ghazi. (1976). Bank Credit and its Role in the Iraqi Economy. Master's Thesis at the University of Baghdad, Printed at the University Press, Baghdad, 1976.
8- Haloub Maala. (2017). Macroeconomics in Light of Contemporary Economic Theories. Amal Al-Jadida Printing and Publishing House, First Edition, Beirut, Lebanon.
9- Hussein Talafeh. (2012). On Solving the Problem of Unemployment among the Educated in Arab Countries. Development Bridge Series.
10- Kumar, m. (2022). Kumar, Mahendra (2022), Human Development: Meaning, Objectives and Components, in 7/1/2022.
11- Mahmoud Hussein Al-Wadi, Ibrahim Khraisen, and Nidal Al-Hawari. (2007). The Basis in Economics. The Basis in Economics, First Edition, Dar Al-Yazuri, for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
12- Mahmoud Muhammad Daghir. (2018). Macroeconomics, Theories and Policies. Dar Al-Kutub Wal-Watha'iq for Publishing and Distribution, First Edition, Baghdad, Iraq.
13- Maison Zaki Foujo. (2021). Human Development Strategies and their Role in Reducing the Phenomenon of the Brain Drain of Scientific Competencies in Palestine (A Case Study of the Gaza Strip). Master's Thesis, Islamic University, College of Commerce, 2021, Gaza.
14- Manal Jaber Morsi. (2021). Bank Credit and Private Investment in Egypt: An Econometric Study for the Period (1991-2019). Journal of Financial Research, Volume 22 - Issue 1 - January, Faculty of Commerce - Sohag University, Port Said, p. 138.
15- Mazen Issa Al-Sheikh Ardhi and Ruslan Abdul Zahra Safi. (2018). The Path of Domestic Credit and its Impact on Aggregate Variables in the Iraqi Economy. Al-Gharb Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 15, Issue 4, p. 400.
16- Muhammad Baqir al-Sadr. (2012). Our Philosophy, Dar Al-Taaruf for Publications, 1st Edition, Beirut, Lebanon.
17- Muhammad Hassan Al-Hakim. (2008). Managing the Iraqi City under the Knowledge Economy after the Occupation (Baghdad as a Model). Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 4, Issue 11, University of Tikrit, College of Administration and Economics.
18- Munir Hussein Al-Khazraji. (2002). Credit Policy in Granting Credit Loans. Al-Rasheed Banking Journal, Issue Seventh, Third Year, November.
19- Saja Akram Abdul Razzaq Al-Sheikhly. (2009). Analysis of the Relationship between Banking Risks and Accounting Return (Profit). Unpublished Master's Thesis, Department of Accounting - College of Administration and Economics - University of Baghdad.

البيانات المستخدمة في النموذج

السنة	البطالة %	نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧ = ١٠٠) ***
2004	26.8	0.609028823
2005	17.9	0.91769592
2006	17.5	1.719549332
2007	11.7	2.142044399
2008	15.3	3.298031891
2009	14	3.725857008
2010	12	6.426499308
2011	11	14.61831414
2012	11.9	17.29698611
2013	12.1	18.43368406
2014	10.6	18.40045438
2015	13.18	17.54771903
2016	10.8	14.89467177
2017	10.9	14.39598808
2018	13.8	13.88494426
2019	13.65	13.51570125
2020	13.77	17.7027591
2021	13.33	15.62003809
2022	14.35	16.65330795

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة.